بيان صادر عن السيد دان رومان، الممثل الخاص لمنظمة اليونيسف في الأرض الفلسطينية المحتلة

إن حفل التوقيع الحالي يجسد الشراكة القوية والمتواصلة التي تجمع بين الحكومة اليابانية ومنظمة اليونيسف في السعي نحو تأمين السيطرة على الأمراض المعدية وتحسين الوضع التغذوي للأطفال الفلسطينيين وضمان الأمن الإنساني لهم.

تقف حكومة اليابان في طليعة الأطراف الداعمة لمنظمة اليونيسف على مستوى العالم وكذلك لبرنامج التطعيم الفلسطيني الذي تدعمه اليونيسف. وقد سعت اليابان منذ العام ٢٠٠٠ إلى دعم جهود السيطرة المتواصلة على الأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات، وذلك من خلال أنشطة التطعيم التكميلية، إلى جانب مد برنامج التطعيم الموسع باللقاحات والمستلزمات الأساسية. ومرة أخرى، سيتيح الدعم الياباني هذا العام التوسع في الأنشطة، إذ سنمضي إلى ما هو أبعد من المجالات التقليدية، بما يشمل قضية صحة المواليد، وهي إحدى القضايا الرئيسية التي بحاجة إلى معالجة.

إن المساهمة المالية التي يتم تقديمها اليوم، بما يقارب **٣,٣** مليون دولار أمريكي، ستكفل ما يلي:

- توفير اللقاحات الأساسية ومستلزمات التطعيم لصالح ١١٠,٠٠٠ طفل.
- توفير المستلزمات الأساسية للأنشطة الصحية.
- تطوير مهارات الطواقم الصحية في ١١ مستشفى على مستوى المحافظات.
- تعزيز العمل للوقاية من اضطرابات نقص اليود من خلال توفير الملح المؤيدن (المدعم باليود) لصالح كافة السكان.

إن أثر المساهمات والدعم السابق من طرف اليابان ملموس وموثق بشكل جيد. وبإمكان شعب اليابان أن يفخر بفاعلية العون التنموي الياباني في الوصول إلى الفئات الأكثر هشاشة وتهميشاً، مما يساهم فعلياً في معالجة قضية الأمن الإنساني. لا بل إن المساهمة اليابانية لهذا العام تكتسب المزيد من الأهمية، إذ تأتي في وقت نشهد فيه حالة من التداعي في الجهاز الصحي، مصحوبة بارتفاع معدلات الفقر، مما يشكل معاً تهديداً بحرمان الأطفال من حقهم في الصحة والتغذية. إن البيان الصحفي الذي تم إصداره من وكالات الأمم المتحدة يوم السبت، يوضح مدى قلقنا والتحديات التي نواجهها الأن.

أخيراً، أود أن أؤكد أن منظمة اليونيسف وإخوتنا وأخواتنا في منظمات ووكالات الأمم المتحدة وأصدقاءها في مجتمع المانحين سيواصلون التزامهم نحو تأمين السبل الكفيلة بحماية الأطفال الفلسطينيين من الأمراض المعدية وكافة العوامل الأخرى التي تعيق صحتهم ونموهم وتطورهم ورفاههم. إن للأطفال حقوق مثل حقهم في الصحة والتغذية والمياه الأمنة والتعليم والحماية وغيرهم من الحقوق. يجب حماية هذه الحقوق مهما كانت البيئة أو الظروف المعيشية التي يعيشونها الأطفال.